التأثير البرلماني الانكليزي على الأوضاع الاقتصادية في انكلترا

م.د. صباح جايد جاسم
المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار

الملخص:

كانت الجزر البريطانية محط انظار جميع الأقوام التي غزت غرب أوربا، من رومان وانجلز وساكسون ودانيين وسويديين إلى النورمانديين في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي إذ تركت تلك الأقوام شيئاً من تراثها القبلي والتنظيمي في التمثيل الشعبي في تلك الجزيرة حتى أصبحت وريثة كل ذلك التراث "البرلماني"، ولذلك وصفها المؤرخون بأم البرلمانات في العالم، فمن أرضها ولدت ونمت وتأصلت جل مقومات وأسس الحياة البرلمانية وانتشرت إلى ربوع العالم الأخرى .

نشأت المؤسسة البرلمانية الانكليزية على مدى قرون طويلة من تاريخها وبصورة تدريجية نتيجة لتطورات مهمة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ مرت المؤسسة البرلمانية الانكليزية في عصورها الوسطى بمراحل عدة حتى بلغت إلى مرحلتها الراهنة، التي أصبحت النموذج المثالي لتطور الانظمة البرلمانية ونموها في العديد من البلدان.

الكلمات المفتاحية: (التأثير البرلماني الإنكليزي، الأوضاع الاقتصادية).

The English parliamentary influence on the economic conditions in England

dr. sabah jayid jasim
Dhi Qar Education Directorate

Abstract:

The British Isles were the focus of attention of all the peoples that invaded western Europe, from the Romans, Engels, Saxons, Danes and Swedes to the Normans in the middle of the eleventh century AD. Therefore, historians described it as the mother of parliaments in the world. From its land it was born, grew and took root, the most basic

components and foundations of parliamentary life and spread to other parts of the world.

The English parliamentary establishment emerged over many centuries of its history and gradually as a result of important developments in social, economic and political aspects, as the English parliamentary institution in its middle ages passed through several stages until it reached its present stage, which became the ideal model for the development and growth of parliamentary systems in many countries.

Keywords: (English parliamentary influence, economic conditions).

المقدمة:

كانت الجزر البريطانية محط انظار جميع الأقوام التي غزت غرب أوربا، من رومان وانجلز وساكسون ودانيين وسويديين إلى النورمانديين في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي إذ تركت تلك الأقوام شيئاً من تراثها القبلي والتنظيمي في التمثيل الشعبي في تلك الجزيرة حتى أصبحت وريثة كل ذلك التراث "البرلماني"، ولذلك وصفها المؤرخون بأم البرلمانات في العالم ، فمن أرضها ولدت ونمت وتأصلت جل مقومات وأسس الحياة البرلمانية وانتشرت إلى ربوع العالم الأخرى .

نشأت المؤسسة البرلمانية الانكليزية على مدى قرون طويلة من تاريخها وبصورة تدريجية نتيجة لتطورات مهمة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إذ مرت المؤسسة البرلمانية الانكليزية في عصورها الوسطى بمراحل عدة حتى بلغت إلى مرحلتها الراهنة ، التي أصبحت النموذج المثالي لتطور الأنظمة البرلمانية ونموها في العديد من البلدان .

إنّ الحياة البرلمانية الانكليزية تدين في تطورها إلى المراحل التاريخية التي عملت على وجودها وإنضاجها ، فالانكليز بقدر ما يميلون إلى العمل على تأصيل تلك المؤسسة وتطويرها ، فهم يحرصون بالقدر نفسه على الثوابت البرلمانية وعدم التفريط بها، ولهذا فان لسان أحدهم كان يقول "اننا قوم نحافظ ونغير ، ونحن الذين نغير ونحافظ" . ولذلك فان التغير التدريجي الذي طال

المؤسسة البرلمانية الانكليزية لا تخلو من عنف أو انقلابات بل تحقق في ظل المحافظة على مسار استمرارية تلك المؤسسة وديمومتها.

ولذلك امتزت التجربة البرلمانية الانكليزية بخصائص تاريخية وقانونية قدمت نموذجاً للتطور البرلماني ليس في بلدان أوربا الغربية في العصور الوسطى الحديثة فحسب ، وانما لكل العالم المتحضر حتى الوقت الحاضر ، ولذلك فهدف هذه الدراسة في أصول ذلك البرلمان والعوامل التي عملت على تطوره ونموه بشكل أفقي حتى أصبح تجربة "فريدة" في المؤسسات البرلمانية التي يمكن ان يحتذى بها.

التمهيد : **تاريخ انكلترا السياسي حتى الفتح النورماندي ١٠٦٦م** .

شهدت الجزر البريطانية[١] مجيء هجرات وأقوام منذ العصور القديمة ولعل أول هذه الهجرات هم الأيبيريون العنصر الأكثر قدماً الذين قدموا من شمال اسبانيا مقارنة بالكلت القادمين من أواسط آسيا [٢].

إذ تعد حملة الإمبراطور يوليوس قيصر (٥٥- ٤٤ ق.م) أول حملة عسكرية رومانية كان الهدف منها وقف المساعدات التي كان يقدمها الكلت إلى أعدائه من قبائل الغال ، فضلاً عن رغبته الجامحة في المكاسب والثروة وتعزيز سمعته العسكرية وتحقيق مجد شخصي ، لذا جهز حملة بحرية عام ٥٥ ق.م مؤلفة من ثمانين سفينة محملة بالجند والمعدات ، اتجهت عبر بحر المانش فأشتبك مع قبائل الكلت من دون ان يحقق نصراً كاملاً لتعرض أسطوله البحري إلى عاصفة شديدة افقدته أكثر سفنه فانسحب ليقود حملة أخرى في العام الذي يليه ، تمكن فيها من تحقيق النصر على الكلت وفرض عليهم ضريبة الرأس [٣].

المبحث الأول : **انقسام البرلمان لعام ١٣٣٩م** : **أسبابه ونتائجه** .

هناك عدة عوامل أدت إلى انقسام البرلمان الانكليزي إلى مجلسين وتأتي التطورات الاجتماعية التي حصلت في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع عشر في مقدمتها ، إذ شهدت مختلف فئات الشعب تطورا هائلاً لاسيما فئة كبار النبلاء التي امتازت بزيادة عدد الأيرلات إلى أثني عشر إيرلاً وزيادة عدد البارونات الذين وصل عددهم إلى ما يقرب من التسعين باروناً (٤).

أما فئة صغار النبلاء الذين مثلهم مجتمع الفرسان فانهم انسجموا مع فئة رجال المدن انسجاما واضحاً في القرن الرابع عشر وأصبحوا متساوين سياسياً واجتماعيا في مجلس المقاطعة ، وحصلت مصاهرات بينهما وطفق أفراد المدن يشترون الأراضي من الفرسان من دون وجود موانع اجتماعية حتى أصبح بعضهم فرساناً، وحين أخذت الأعراف والموانع الاجتماعية تذوب وتنهار بين هاتين الفئتين فانها شرعت تبرز واضحة بين صغار النبلاء وكبارهم ، وقد منح هذا الاندماج في البرلمان الاحتفاظ بمكانة ثابتة ومستقرة لفئة رجال المدن ربما لم تكن ممكنة في القرون السابقة لقوة نفوذ الإقطاع ورجال الدين وبغير ممثلي المقاطعات ما كان ممثلو البلدات إلا نوابا يصادقون على الضرائب ويعطون المشورة بقضايا التجارة فقط (٥).

أن يقحموا أنفسهم بالصراعات المتتالية بين الملك والبابا وفضلوا الوقوف على الحياد في مثل هذا الصراع فضلا عن الصراعات الداخلية لاسيما بين الملك ادوارد الثالث ومورتيمور والعقوبات الثقيلة التي مارسها هذا الملك ضد أتباع الأخير (٦).

ويبدو ان هذه الفئة من رجال الدين بحكم منزلتهم الدينية التي ضمت رجال الدين النظامي كانوا غير ميالين للاختلاط بسواد الناس ولم تكن في نيتهم المساهمة في تشريع القوانين التي أصبحت تسن في البرلمان فقط، وعدوا هذه القوانين أنظمة بربرية ، وقد امتلكوا ثروات طائلة لذا فضلوا أن يتعاملوا مع الملك على انفراد في دفع ما عليهم من ضرائب لكي لا يشترك الزمنيون معهم في التصويت على ضرائبهم ، وزيادة على ذلك فانّ انعدام وجود كنيسة واحدة في انكلترا والتنافس الطويل الأمد بين أسقفيتي كانتربري ويورك جعل من الصعب ان تجتمع هذه الفئة من رجال الدين في مجلس واحد (٧). ورافق الانسحاب التدريجي لنواب صغار رجال الدين من البرلمان للتصويت على ضرائبهم في مجالسهم الكنيسة الخاصة بهم التئام نواب كبار النبلاء من

إيرلات وبارونات مع نواب كبار رجال الدين من رؤساء الأساقفة والآباء وقد أدى ذلك إلى تلاشي آلية الفئات الثلاث في انكلترا وتوجه البرلمان نحو نظام المجلسين الأعلى أو مجلس النبلاء أو فيما بعد بمجلس اللوردات وترى بعض الآراء انه لم يعرف بذلك الاسم إلا في منتصف القرن السادس عشر والمجلس الأدنى الذي ضم نواب المقاطعات والبلدات والمدن والذي عرف في عام ١٣٧٢م بمجلس العموم [٨].

ولعل حالات الزيادة والانخفاض هذه تعود لأسباب تتعلق بالصراع الذي دار بين الملك ادوارد الثاني والبارونات وردود فعل خلفه الملك ادوارد الثالث ازاءها وكذلك حرب المئة عام والموت الأسود [٩] اللتين كان لهما أثراً بارزاً في الانخفاض.

وقد حضر مع هؤلاء اللوردات من مختلف الدرجات نواب رجال الدين الذين تراوح عددهم بين ستة وأربعين عضوا إلى ثمانية وأربعين عضواً وأصبح يطلق عليهم منذ أواخر القرن الرابع عشر اسم اللوردات الروحيين وعلى النبلاء اسم اللوردات الزمنيين وبجانب اللوردات الزمنيين والروحيين كان يستدعى عدد من القضاة ورجال القانون يتجاوز الثلاثين عضواً لإعطاء المشورة التي تتعلق بأمور القانون والتشريع ويستدعى عدد من المسؤولين الإداريين مثل أمين الخزانة مع واحد أو أثنين من المسؤولين التابعين له ويستدعى كبير المستشارين وكبار القضاة ورئيس البلاط الملكي ، وكان هؤلاء يستدعون بأجمعهم بدعوات شخصية ترسل لهم بالاسم [١٠].

ربما كان لانخفاض عدد سكانها بسبب مرض الموت الأسود ومن ثم قلة مساهمتها في الضرائب المدفوعة إلى الخزينة وحافظت البلدات على عددها وهو تسع وثلاثون بلدة دون تغيير طيلة القرن الرابع عشر، وتراوح عدد المدن الممثلة بين السبعين مدينة والثلاث والثمانين مدينة [١١].

يبدو ان الأشراف لم يكتفوا بالتدخل بالانتخابات فحسب بل اختاروا انفسهم أو أصدقاءهم للنيابة في البرلمان بخلاف الأعراف القديمة التي تقضي بان يكون النواب من الفرسان.

وبذلك أصبح يمثل الأمة أجمع لان المصالح الاقتصادية والاجتماعية الواسعة لتلك الفئات أصبحت تشكل مساحة مشتركة لأهدافهم وطموحاتهم (١٢).

ولابد من القول ان الانقسام لم يعن ان كل مجلس كان يناقش قضاياه بشكل مستقل عن المجلس الآخر وذلك لوجود وفود ولجان مشتركة كانت تتواصل بين المجلسين لتتدارس القرارات المهمة، وغالبا ما كانت تجتمع تلك اللجان في قاعة أمين الخزانة ، وأعتاد مجلس العموم على إعطاء الأجوبة المتعلقة بالقضايا المحالة إليه بأيدي وفد من أعضائه قوامه إثنا عشر فردا يمثل أمام مجلس اللوردات (١٣).

المبحث الثاني : تأثير البرلمان في الحياة العامة .

ارتبطت وظائف البرلمان منذ أواخر النصف الثاني من القرن الرابع عشر ارتباطا وثيق الصلة بسلطاته التي حصل عليها من خلال المنح والإعانات المالية التي اعطاها للملك ، ويظهر ان البرلمانيين الذين توصلوا إلى عملية تصديق المواثيق في عام ١٢٩٧م اعتقدوا انهم قطعوا الموارد المالية المهمة عن الملك إلا انهم اكتشفوا خطأ ذلك فيما بعد ، عندما أصبحت واردات الصوف والفراء والجلود المدبغة هي الأكثر ربحاً في انكلترا. فالتجار الأجانب الذين كانوا يجوبون انحاء انكلترا لشراء هذه السلع لم يبالوا بالقانون الانكليزي ووضعوا جل اهتمامهم في سبل الحماية والامتيازات التي منحها لهم الملك وكانوا على استعداد لدفع ما يطلبه منهم ، وتعاقدوا مع الملك على دفع ضريبة خارج حدود تشريعات البرلمان بلغت أربعين شيلناً على الكيس الواحد من تلك السلع المصدرة، وقد عرفت تلك الضريبة بالمالتولت (١٤).

والتجأ أولئك التجار سريعا إلى تخفيض أسعار تلك المشتريات فصار عبء الضريبة يقع على منتجي تلك السلع الذين كان لهم من يمثلهم في البرلمان وهذا الأمر قوى مطالب البرلمان بالتحدث في الصالح العام ضد المصالح الفردية التي حصل عليها التجار المتعاقدون مع الملك (١٥).

وقد مثل منتجو تلك السلع وبائعوها من صغار التجار الانكليز نواب المقاطعات والبلدات الذين عارضوا بشدة جباية الملك المتواصلة لضريبة المالتولت التي وقعت بشكل غير مباشر على المواطن الانكليزي فتوصلوا إلى سن قانون عام ١٣٤٠م الذي تضمن عدم جباية أية ضريبة من دون استحصال موافقة أعضاء البرلمان كلهم ، ويعد هذا القانون تطويرا لعملية تصديق المواثيق لعام ١٢٩٧م وهو أول صيغة للمصادقة الوطنية البرلمانية على الضرائب (١٦).

وفضلاً عن ذلك أدى اندلاع حرب المئة عام في عام ١٣٣٧م التي جاءت بمطالب مالية ضخمة إلى زيادة سلطات البرلمان الذي أدرك أعضاؤه ولاسيما نواب العموم ان الملك سوف يضطر إلى طلب منح وإعانات مالية منهم ، وبذا سنحت لهم الفرصة بمطالبته بالتنازلات مقابل تلك الأموال ، وكانت تلك التنازلات تمثل في الفرصة على سن قوانين معينة أو تعيين لجان من البرلمان بمهمة الإشراف على عمل الحكومة. وصادف هذه التوجهات الملك المتفتح ادوارد الثالث الذي وافق على أكثرية تلك المطالب حتى وصف بها البرلمان بانه دار مقاصة. وبدأ بعام ١٣٣٩م توصل أعضاء العموم إلى صيغة عمل هي إرفاق شروطهم مع تلك المنح المالية (١٧).

يشار إلى ان القوانين التي شرعت في العقد السادس من القرن الرابع عشر كانت أكثر حيوية من غيرها منذ عهد الملك ادوارد الأول حتى القرن السادس عشر ، إذ كانت رائعة في تنوعها وديمومتها وجاءت بإصلاحات لمختلف المساوئ والإجراءات القانونية غير المقبولة ونظمت التجارة وعالجت كل شان من شؤون الحياة اليومية (١٨).

وقد مثل قسم من تلك القوانين الرأي العام ولاسيما الشعور المضاد للبابوية المتنامي بين فئات الشعب الانكليزي بعد ظهور حركة جون ويكلف (١٣٢٤- ١٣٨٤م) وأتباعه اللولارديين (١٩)، فضلاً عن استياء علاقة انكلترا مع البابوية عندما تأخر الملك ادوارد الثالث عن دفع الضريبة السنوية منذ عام ١٣٣٦م ومقدارها مئة ألف مارك وقد واصلت انكلترا دفعها منذ عهد الملك جون كما مر بنا سابقاً (٢٠).

وشرع البرلمان قانون المنع الأول في عام ١٣٥٣م الذي حضر على الحبر الأعظم إعطاء أي مناصب دينية لأتباعه في الكنيسة الانكليزية إذ نص على "ان أي فرد يقبل بتعيين البابا له سوف يسجن حتى يدفع غرامة معينة من تلك الوظيفة" (٢١).

امتاز القسم الآخر من القوانين بضيق النظر ومثل توجهات الفئة الإقطاعية التي رأت نفسها أمام منعطف خطير بعد الكوارث التي جاء بها الموت الأسود مثل قوانين العمال في الأعوام (١٣٥٣- ١٣٦٠م).

المبحث الثالث : التأثير البرلمان على السلطة التنفيذية .

لجان تدقيق الواردات والنفقات ويعزى ذلك إلى اندلاع حرب المئة عام التي شغلت البارونات عن ممارسة إشراف مشابه لما حصل في القرن الثالث عشر عندما كانوا يلجأون إلى المعارضة المسلحة عند عدم خضوع الملك لمطالبهم ويعزى أيضاً إلى انسجام الملك ادوارد الثالث والعموم في مشاريعه الحربية التي أدت إلى تزايد سلطاتهم .

يبدو ان المنح المالية التي كان يعطيها البرلمان للملك كانت تبذر في غير مكانها ، ولذلك رغب أعضاء البرلمان ان يحصلوا على توضيح صرفها واعتادوا ان سألوا الملك عن مجالات انفاقها في العام الماضي ، وقد عرف الملك ادوارد الثالث وزن النفقات التي تطلبتها الحرب بشكل جيد ، وكان من السهولة له إثبات نيته الصادقة لهم بان يسمح للبرلمان بانتخاب أمين الخزانة الذي أختص بجباية المنح المالية وصرفها ، وسمح له بتدقيق الحسابات كلها بمساعدة لجنة برلمانية عينت في عام ١٣٤٠م وهي مختصة بتدقيق المنح المالية وفي عام ١٣٤١م رفدت هذه اللجنة بموظفين مختصين في هذا العمل (٢٢).

وقد طالب البرلمان في عام ١٣٤٤م بوجوب صرف تلك الأموال للغرض الذي تمت جبايتها من أجله ، ووفقاً لهذه المطالب جبيت المنح المالية في عام ١٣٤٨م خصيصاً لتغطية نفقات

العمليات الحربية للدفاع عن المملكة ضد اسكتلندا وخصصت ضريبة المالتولت في عام ١٣٥٣م لنفقات حرب المئة عام فقط .

وعين أعضاء البرلمان في عام ١٣٧٧م مسؤولين يؤدون اليمين أمامهم على تسلم الأموال وانفاقها في أمور الحرب ومصروفاتها لا شيء آخر غير الحرب ، وبذا تمكن الملك ادوارد الثالث من إقناع البرلمان بصدق نواياه وكانت هذه تعد نقطة البدء للتخصيصات المالية ، وهذه أمر عده أعضاء البرلمان كافة أهم من إعطاء المنح .

المالية مقابل التنازلات لأنه ضمن لهم ضماناً حقيقياً الإشراف على سياسة الدولة المالية على الرغم من انه لم يكن إشرافاً مباشراً (٢٣).

لاشك ان وجود هذه الميزات الإقطاعية في هذا النظام أريد منها ان تكون علاجاً للمفهوم السائد في العصور الوسطى الذي يقول "ان الملك لا يخطأ" . إذ أظهرت التجارب ان وضع قيود شخصية على الملك ستؤدي إلى مخاطر انفجار الثورة أو نشوب الحرب الأهلية ، لذا أراد أعضاء البرلمان القول آنذاك "إذا كان الملك لا يخطأ فان وزيره يخطأ" .

وأدرك نتيجة ذلك وزراء الملك ذلك انهم إذا أصروا على تنفيذ سياسة تعارض وجهات البرلمان فأنهم سيخضعون إلى محاكمة صارمة جراء أعمالهم ، وهكذا وضع عائق أمام الملك المستبد (٢٤).

إنّ نظام الاتهام هذا كان من جملة الأسباب التي أدت إلى انحسار ممارسة القضاء بأيدي اللوردات لأنهم الجهة التي ورثت مزاولة هذه المهنة من المجلس الكبير ، فضلاً عن ذلك لم يعد الملك يشارك بنفسه في الإجراءات القضائية في القرن الرابع عشر من دون قيود ، وبعد ان أصبح من غير اللائق له المساهمة في ذلك أصبح ما كان يعرف بقضاء الملك في البرلمان يعني قضاء مجلس اللوردات (٢٥).

إنّ الملك سئم من القيود التي فرضها البرلمان عليه لاسيما فيما يتعلق الأمر بسن الضرائب لذا تعامل مع التجار الأجانب مستغلاً بذلك سن قانون يحتم عليه المشورة في الضرائب التي تسن على الرعايا الانكليز فقط ورغب في ان يتخلص من القيود التي يفرضها البرلمان عليه فيما يخص صياغة القوانين فأخذ لا يصادق عليها إلا بعد انحلال جلسة البرلمان وليضفي على تلك القوانين صياغة تفرغها من محتواها وتضمن إلى حد بعيد حقوقه الدستورية بعيداً عن رغبة البرلمان ، ولكن رد البرلمان كان متكافئاً على حد سواء هو الآخر فلجأ ولأول مرة في تاريخه إلى الركون إلى لجنة صياغة تحاول جاهدة منع الملك من تغيير نصوص القوانين والمحافظة على الهدف الذي شرعت من أجله وهي تمثل سابقة في ركون البرلمانات إلى ما عرف فيما بعد باللجان المختصة كاللجان القانونية والاقتصادية . ولجأ البرلمان مما تقدم يظهر جلياً ان البرلمان الانكليزي لم يأخذ شكله النهائي لا من حيث عدد أعضاؤه ولا من حيث حركته التشريعية في سن القوانين ومراقبة عمل المؤسسات التنفيذية . وان دخول الفئة الوسطى كممثلين لرجال المدن والبلدات الناشئة ما زال ضعيفاً ويعتد إلى حد كبير على رغبة الملك نفسه في إدخالهم إلى البرلمان لتنفيذ أهدافه في جمع الضرائب ومواجهة أعضاء البرلمان الآخرين من النبلاء ورجال الدين .

يبدو ان الفئة الثالثة أخذت تعي دورها المهم في البرلمان من خلال حاجة العرش الملكي لأموالها ، فبدأت بتعزيز مواقعها في البرلمان من خلال آلية الالتماسات التي تقدم إلى الملك كمشاريع قوانين تهدف إلى تكوين لجان برلمانية متخصصة تنظر في مطالبها ومن دون التقيد بإرادة الملك والفئات الأخرى .

المبحث الرابع : ظهور المعارضة على البرلمانية .

أسباب وطبيعة تلك المعارضة والظروف التي أدت إليها : فهل كانت تلك المعارضة نتيجة للتحول الاقتصادي والاجتماعي الذي حصل في انكلترا آنذاك ؟ وهل هي امتداد لانتفاضات

الفلاحين التي عمت أوربا وانكلترا في ذلك الوقت ؟ وما موقف الملك والمعارضة من تلك الانتفاضات ؟ وهل انحسرت تلك المعارضة داخل أروقة البرلمان فقط ؟ .

إنّ للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت تنخر بالنظام الإقطاعي أثراً مهماً في التطورات السياسية والاجتماعية التي أرغمت الملك والبرلمان كليهما على وضع علاج لها أو استغلالها في تحقيق غايات خاصة ، فزيادة إلى ما حصل في النصف الأخير من القرن الثالث عشر من تداعي الاقتصاد الإقطاعي أثر ظهور فئة رجال المدن التجارية جاء الموت الأسود ليعجل بانحلال السلطة السياسية للإقطاع بخطوات سريعة ، إذ أدى إلى تمزيق أنظمة الزراعة القائمة على أسس إقطاعية بعد ان انخفض عدد الاقنان الذين يعملون في الخدمة الإقطاعية أو مقابل أجر بسبب هلاك أكثرهم في ذلك الوباء المريع . فأصبحت الحاجة ماسة إلى العمال الزراعيين وعمال المدن الذين طالبوا بأجور عالية وطالبوا بحريتهم ولم يرغبوا في أداء أي عمل قسري وكانت النتيجة هي انخفاض دخل ملاك الأراضي وارتفاع نفقاتهم [٢٦].

لذلك التجأ أولئك الإقطاعيون إلى ممثليهم في البرلمان اللوردات ونواب المقاطعات لوضع حلول لهذه الأزمة بسن قوانين تضع حداً لمطالب الاقنان ولتثبيت أجورهم وفقاً لما كان يدفع لهم قبل حلول الوباء [٢٧].

ونتيجة لتلك المطالب صادق البرلمان على قانون العمال لعام ١٣٥١م الذي استند على مرسوم العمال الذي سبق ان شرع في عام ١٣٤٩م لغرض كبح ضغينة العمال الين أصبحوا عاطلين عن العمل وغير راغبين في الخدمة بعد الوباء ثم أعيد إصدار هذا القانون في عام ١٣٥٣م أيضاً [٢٨].

وبذا وجهت الأوامر إلى العمال بقبول نسبة الأجر المعتاد عليها قبل الموت الأسود، وأبلغ أصحاب الأعمال بانهم سوف يغرمون ان يدفعوا أجوراً عالية وان العمال سوف يسجنون ان قبلوا بها . وسوغ قانون العمال هذه الإجراءات على أساس استقرار الأسعار فإذا كانت هناك أسعار مستقرة لا يحتاج العمال إلى أجور مرتفعة [٢٩].

غير ان إصدار التشريعات شيء وتنفيذها شيء آخر فعلى الرغم من إمرار قوانين إضافية في البرلمان بين العامين (١٣٥٧- ١٣٦٠م) للسيطرة على الأجور ولإيقاف الارتفاع في الأسعار رفض العمال والاقنان الأجور المنخفضة لأنهم كانوا على علم بان ملاك الأراضي بأمس الحاجة إليهم مهما كانت القوانين ، وكان ذلك واقع الحال فعندما أدرك ملاك الأراضي عدم جدوى القوانين المشرعة رضخ قسم منهم ودفع أجوراً عالية وتخلى القسم الآخر عن مزارعهم إلى مستأجرين وبذا تحول الاقنان إلى كسبة أجر نقدي يعملون في الزراعة وأصبح النقد يحل محل النوع وحلت المزارع المؤجرة محل الخدمة الإقطاعية وظهرت حرفة رعي الأغنام التي لا تتطلب جهداً كبيراً وأصبحت أسس النظام الإقطاعي تنهار على عجل مع تصاعد التذمر الاجتماعي وربما كانت ظاهرة انحلال الاقتصاد الإقطاعي هذه أكثر وضوحاً في انكلترا منها في بقية أجزاء أوربا [٣٠].

الحكومة التشريعية والتنفيذية إلى البرلمان بمجلسيه طيلة أمد الوصاية [٣١].

وتزامنت هذه التطورات السياسية والقانونية مع تزايد السخط المتفشي بين الاقنان إذ يذكر أنهم طالبوا في عام ١٣٧٧م بترك العمل بأنواعه كافة وإلغاء القيود المفروضة عليهم وإلغاء التشريعات التي اتخذت ضدهم ، وهددوا العبيد العاملين لدى اللوردات بالقتل ان لم يتركوا الخدمة وانضموا في مجاميع كبيرة وشكلوا اتحاداً مشتركاً ألزموا فيه أنفسهم بانّ على كل فرد أن يعين الآخر [٣٢].

وزاد الوضع سوءاً لجوء البرلمان في العام نفسه إلى سن ضريبة الرأس التي اقترحها السير روبرت هيلز وهي أربعة بنسات على كل ذكر فوق سن السادسة عشر من الأغنياء والفقراء على حد سواء وزيدت هذه الضريبة في عام ١٣٨٠م فبلغت الشيلن[٣٣][٣٤].

كانت نتيجة ذلك نشوب سلسلة من الانتفاضات التي بدأت بانتفاضة الفلاحين في كنت في حزيران ١٣٨١م وامتدت إلى لندن وايست انجليا وأظهرت المناطق الكائنة في جنوب شرقي انكلترا روابط ايدلوجية بين سكان المدن والفلاحين ، وكانت تلك أول انتفاضة [٣٥] للطبقات المعدمة في انكلترا [٣٦] أبلغوه بمطالبهم التي شملت [٣٧]:

أولاً : إلغاء نظام القنانة .

ثانياً : تثبيت أجرة مقدارها أربعة بنسات للأيكر الواحد من الأرض بدلاً من الخدمة الإقطاعية .

ثالثاً : حرية التجارة من دون فرض المكوس والضرائب المثقلة .

ويبدو ان الملك ريجارد الثاني رغب في تلبية مطالبهم ، واستطاع ريجارد ان يمتص نقمة الفلاحين بخطبه ووعوده وبذا انتهت انتفاضة الفلاحين والقي القبض على قادتها الآخرين جون بول وجاك سترو فأعدموا وكانت واحدة من الانتفاضات التي عمت القارة الأوربية نتيجة الأسباب مشابهة لحقت بالاقنان كما في انتفاضة الجاكويري (٣٨).

إنّ البرلمان ما زال يشكل مؤسسة إقطاعية باستثناء نواب البلدات وكان هذا سبباً في رفض أعضائه مطالب الفلاحين التي مر ذكرها بلغة متطرفة مشددين بقولهم بأنهم لن يوافقوا على ذلك حتى وان هلكوا في يوم واحد (٣٩). وكان جواب الملك مشابهاً عندما طالبه الاقنان بانجاز وعوده ورد عليهم بقوله "انكم اقنان وسوف تظلون اقناناً" . ورفض الملك أيضاً اقتراح العموم الذين طالبوا منه السماح للاقنان بإرسال ابنائهم إلى المدارس (٤٠).

وهكذا يبدو ان كلا الطرفين الملك والبرلمان حاولا ان يستغلا سخط الفلاحين ليحقق كل منهما مكاسب على حساب الآخر بيد ان موقف البرلمان اختلف عن الملك بقناعته بوضع حلول مناسبة تفادياً لحصول انقلاب سياسي خطير عندما أوضح أعضاء مجلس العموم رأيهم بعيد انتهاء الانتفاضة وهذا نصه "إذا لم يصلح الحكم بالسرعة الممكنة فان المملكة ستضيع بأكملها وتدمر للأبد بما في ذلك سيدنا الملك واللوردات والعموم كافة لا سامح الله" . وأكدوا ان هناك أخطاء جساماً في أداء الحكم وفي شخصية الملك وفي بلاطه وفي محاكم العدالة وان هناط ظلماً مؤلماً يقع من جهات تمارس نفوذاً غير شرعي على عمل المحلفين ، ولا يمكن إعطاء حق أو تطبيق القانون لصالح أي أحد وان العامة من الفقراء يسلب حقوقهم ويدمرهم من حين لآخر متعهدو الملك الذين لا يؤدون لهم شيئاً مقابل الضرائب التي تفرض عليهم وفوق هذا تمارس عليهم

حالات قمع مؤلم واعتداء من مسؤولي الملك لذا ساءت أحوالهم فعاشوا حالة فقر مدقع وسخط أكثر من السابق (٤١).

لذلك نشبت الأزمة بين الملك ريجارد الثاني والبرلمان في تشرين الأول من عام ١٣٨٦م عندما أبدت المعارضة استياؤها من الوظائف الرفيعة التي أعطاها الملك لبعض التجار من عائلة دي لابول، وتقدم مجلس العموم بطلب إحالة مايكل دي لابول ايرل سوفولك زعيم هذه العائلة ، الذي كان بمنصب كبير المستشارين إلى المحاكمة وفقاً لنظام الإتهام بتهمة تبذير الأموال وعند ذلك حكم عليه اللوردات بالسجن (٤٢).

وكان المفهوم الإقطاعي هو السائد وينص على "ان التابع الذي لا يحصل على العدل من سيده بإمكانه انكار ولائه وبيعته وبإمكانه ان يرفض الانصياع له" ، غير ان ذلك لم يكن علاجاً لنظرية الحكم المطلق أو الحاكم المطلق بل كان علاجاً لسيد إقطاعي مستبد (٤٣).

الخاتمة

إنّ للتحولات الاقتصادية والاجتماعية أثراً بارزاً في دفع البرلمان إلى التفاعل معها لاتخاذ تدابير وتشريعات لمعالجة المشكلات الاجتماعية غير ان تلك التشريعات لم يكن بالإمكان تطبيقها على أرض الواقع والاستعانة بدعم البرلمان الذي أخذ يطالب بضرورة الإصلاح لمراعاة مصالح الأغلبية .

أساءت استخدام نفوذها فضلاً عن ما واجهته من خسائر عسكرية وقلة خبرة في الشؤون الإدارية مما أفقدها شعبيتها ومؤيديها وهذا أمر دفع الملك إلى حل هذه اللجنة بعد نهاية أمد الوصاية عليه وأخذ هو الآخر ينهج سلوكاً مشابه لأعضائها من خلال توطيد نفوذه وتصفية خصومه ولكسب السلطة المطلقة أصدر مرسوماً يتهم فيه أعضاء البرلمان بالخيانة العظمى مهاجماً مبدأ أساسياً من مبادئ .

ومما يلاحظ ان النصيب الأكبر لسن القوانين أصبح من حصة الملك إلا ان ما حصل لم ينطبق على كل الملوك الذين جاؤوا بعد وليم الفاتح ، إذ برز منهم ملوك إصلاحيون مثل الملكين هنري الأول وهنري الثاني اللذين كان لاصلاحاتهما أثر بارز على نشوء وظهور فئة أخرى شاركت في البرلمان فيما بعد وأصبحت موازية للفئات التقليدية من رجال دين وإقطاعيين فضلا عن ذلك كانت تلك الإصلاحات حافزاً للبارونات في المطالبة بحقوقهم استناداً على تلك الإصلاحات وبذلك فان الفتح النورماندي يمثل النواة الأولى لمبدأ الفصل بين السلطات وذلك لان وليم الفاتح جعل له مجلساً خاصاً اقتصر على الأمور التنفيذية .

وهنالك أمور عدة تميز بها تطور المؤسسة البرلمانية في القرن الثالث عشر منها ان هذا التطور لم تأثر بالتطورات السياسية الداخلية والخارجية في انكلترا بدءاً بحكم الملك فيليب اغسطس وحكمه على الملك الانكليزي جون وتجريده من ممتلكاته على الأراضي الفرنسية فلولا هذه الأحداث لما تجرأ البارونات في الوقوف بوجه الملك ومطالبته بإصلاح قانوني فضلاً عن ارتباط الأمر بشخصيات إصلاحية دينية مثل ستيفن لانجتون وسيمون دي مونتفورت اللذين كان لهما

إذ أصبحت الدولة تتسم بالقوة السياسية والعسكرية على الفرنسيين ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى الملك ادوارد الأول الذي تمتع بخبرة عسكرية كبيرة والثالث ان فئتي صغار الإقطاع والتجار حملت فكراً إصلاحياً مسالماً تمثل ذلك في عدم ممارستها للأساليب الإقطاعية في القرن الثالث عشر وانتهجت خطأ في جانب الملك فكان نهجهم على شكل تنازلات من الملك مقابل أموال ، وقد رافق هذه التوجهات الإصلاحية ان الملك ادوارد الثالث قد دفعته عوامل نفسية واجتماعية المتمثلة بالصراع العائلي والتي جعلته يستند على العموم الذين مثلوا هذه الفئة أكثر منه إلى البارونات ، وأدى ذلك إلى بروز العموم في القرن الرابع عشر حتى أصبح يسمى بقرن مجلس العموم ، وقد دفعه ذلك إلى إعطاء القاب شرف إلى كبار النبلاء أعلى من البارونات والايرلات والتي كانت مقتصرة على العائلة المالكة فقط حفظاً على الولاء وعدم تكرار ما حصل مع والده ادوارد الثاني .

اتسم القرن الرابع عشر بوضوح وظائف البرلمان من حيث التشريع وسن القوانين ومشاركة العموم في المشاورات إذ ان هذه الوظائف اتجهت اتجاهاً تخصصياً ولاسيما في وظيفتي تشريع القوانين التي أصبحت تمثل إرادة الشعب بحق إلى جانب الإشراف على عمل الحكومة فيما يخص عمل الوزراء ورقابة واردات ونفقات الدولة .

إنَّ السبب في نجاح المعارضة في الإطاحة بالملك ريتشارد الثاني يعود إلى عدم تأييد مجلس العموم لهذا الملك وذلك لان تجاهل كل ما توصل إليه أعضاء هذا المجلس في أعمالهم السابقة والمتمثلة في التعاون مع جده الملك ادوارد الثالث وانتهت هذه المعارضة بتأييد حكومة برلمانية أو ما أصطلح عليه بالملكية الدستورية في تاريخ انكلترا.

الهوامش

[١] لم يتم التأكد من أصل تسمية بريطانيا التي أطلقت على تلك الجزيرة التي سماها القدماء بألبيون (Albion) التي تعني الأرض البيضاء ، ويبدو أن سكانها أنفسهم أطلقوا على أنفسهم كلمة بريتاني (Priteni او Pritani) في القرن الرابع ق.م ، وتعني الناس الموشومين . وهناك ثمة رأي مشابه أن بيثيس (Pythese) وهو أحد الزوار الأغريق الذي وصل تلك الجزيرة عام ٣٢٥ق.م في عهد الاسكندر الكبير (The Great Alexander) (٣٥٦-٣٢٣ق.م) ووصف سكانها ببريتاني التي قصد بها الناس الملونين – من جراء الوشم على ما يبدو – وأطلق عليها هذه التسمية عدد من الجغرافيين الاغريق القدماء مثل ديودوروس (Diodorus)، وسيكولوس (Sicaulus) وسترابو (Strabo) وبتولمي (Ptolmy) وآخرين . وعندما فتحها يوليوس قيصر عام ٥٥ ق.م أطلق عليها تسمية بريطانيا (Britania) استناداً إلى ما ذهب إليه أولئك الجغرافيين . للمزيد من التفاصيل ينظر:
Ashly ,Maurice , Great Britain to ١٦٨٨, (New York, ١٩٦١), p, ٣, Steinbergs Dictionary of British History , ed by : Steinberg and others , (London, ١٩٧٠), p. ٤٨, Coolinwood, R.G,Roman Britain and the English Settlements, (Oxford , ١٩٧٥), p. ٣٠.

[٢] Mowats Graphic History of Great Britain , Part ١. To ١٦٠٣, (London, ١٩٣٠), p. ٧

[٣] وهي ضريبة تفرض على مجموعة من العوائل التي يتكفلها الأب الأعلى وتعرف بالعوائل الممتدة (Extended Families) للمزيد من التفاصيل أنظر: www.wikipidia.com .

[٤] Bagehot,OP.Cit, P.٢٤٤, Mckisack,OP,Cit,P. ١٨٦,Harriss, OP,Cit,PP٣٦-٣٧.

[٥] Langmead ,OP,Cit,P.٢١٢, Adams, OP.Cit PP. ١٩٥- ١٩٦, Reynolds, Susan, An introduction to the History of English medieval Towns, (Oxford ,١٩٨٢),p.٧١.

[٦] Morois, OP, Cit,P. ١٣٣, Lovell,OP.P١٨٣, Denton,OP,Cit,p.٩١.

[٧]Langmead ,OP.Cit,P. ٢٠١, Mathiot ,Andre, British Political system, Transelated by Jennifer S. Mines, (Californinia , ١٩٦٧),P. ٢٠٩, Denton, OP , Cit ,p. ١٠٧.

[٨] Cestre, Charles, France, England and European democracy ١٢١٥- ١٩١٥ A historical Survey of the Principles underlying the entent Cardiale , Transelated by : Leslie Turnner , (New York, ١٩١٨), P. ١٣٨ ; Morois , OP. Cit, p.١٣٣; Stephenson ,OP, Cit, P. ٥٢٤.

[٩]أحد الأمراض المعدية والفتاكة وقد ظهر في الصين عام ١٣٣٣م وأودى بحياة خمسة ملايين شخص فيها ثم انتقل إلى أوربا في إثناء الأعوام ١٣٤٨م و ١٣٤٩م عن طريق البضائع المستوردة خاصة أقمشة الحرير ووصل إلى انكلترا عام ١٣٤٩م فقتل نصف سكانها، وسمي بالموت الأسود بسبب البقع السوداء المائلة إلى اللون الأرجواني التي تظهر على جلد الضحية للمزيد من التفاصيل . انظر: Thompson ,OP. Cit, PP. ٣٧٨- ٣٧٩.

[١٠]Mckisack, OP.Cit, P.١٨٧; Brown ,OP.Cit,PP.١١٦-١١٧١٢)

[١١]Maitland,OP.Cit,P.١٧٢; Edward ,OP.Cit.pp١٥٤-١٥٥; Willson,OP.Cit,P. ١٥١٣)

[١٢]Lovell, OP.Cit.PP. ١٨٤- ١٨٥.

[١٣] Harriss, OP.Cit,PP. ٣٨-٣٩.

[١٤] Adams, OP.Cit. P. ٢٠٠; Harriss,OP.Cit.p. ٤٣.

[١٥]Manning , Bernard.L,Edward III and Richard II In: (C M H),VOL.VII.the Decline of the Empire and Papacy, ed : Tanner ,J, R. and others ,(Cambridge , ١٩٣٢). P. ٤٤٤; Dance , E. M. Outline of British Social History , (London , ١٩٤٥), p. ٨٥; Harriss, OP, Cit. p. ٤٣.

[١٦]Maitland,OP.Cit. p.١٧٩; Willkinson, Studies, p. ٧٩; Harriss,OP.Cit. P. ٤٣.

[١٧]Smith, Goldwin, OP. Cit. P. ١٥٩.

[١٨]Harriss, OP.Cit. P. ٤٨.

[١٩]تنسب هذه الفئة إلى جون ويكلف وهو أحد رجال الدين الذين عملوا في جامعة اكسفورد في العقد الثامن من القرن الرابع عشر إذ انتقد الكنيسة الكاثوليكية وانكر سر التناول وهو أحد الأسرار السبعة المقدسة الذي يقضي بتحول الخمر والخبز إلى جسد السيد المسيح ان يكون أحد الأسرار الأساسية في الديانة المسيحية ورأى ان منصب البابا لا يوجد ما يبرره في الكتاب المقدس وعد البابا خارجا على الديانة المسيحية . ومن الجدير بالذكر ان كلمة لولارد (Lollard) اشتقت من الكلمة الجرمانية (Lollaert) التي تعني الشخص الذي يتمتم لوصف الشخص الذي يتهم بالهرطقة. للمزيد من التفاصيل . انظر:

Moorman ,John R. H. A History of the Church in England ,(London, ١٩٦٣), PP. ١٣٩-١٤٠; The New Encyclopedia Britanica, VOL.VII,(Chicago ,١٩٨٦), p. ٤٥٣.

[٢٠]Smith, Goldwin,OP.Cit. p. ٢٠٢; Mitchell, R. J and Leys, M. D. R. A history of the English People , (Longmans, ١٩٦١), p. ٢٢٩; Bell, G. K. A, The English Church (Glasgow, No date), p. ١٤.

[٢١]Smith, Goldwin, OP. Cit. p. ٢٠١.

[٢٢] Adams, OP.Cit., P. ٢٠٣.

[٢٣]Adams , OP. Cit,. P. ٢٠٤.

[٢٤] Adams , OP. Cit,. P. ٢٠٩; Smith, Goldwin, OP. Cit,. PP. ١٩٦- ١٩٧.

[٢٥] Maitland , OP. Cit,. PP. ٢١٤- ٢١٥; Cooper, Louis Bloomand Drewery Gavin, Final Appeal A study of the House of Lords in its Judicial Capacity , (Oxford , ١٩٧٢), P. ١٨.

[٢٦]Dance , OP. Cit P. ٩٩; Smith, Goldwin ,OP. Cit,. PP. ١٩٧- ١٩٨; Harold, J. S, History of England , (London , ١٩٧٦), p. ٥٧.
[٢٧]Langmead, OP. Cit,. P. ٢٤٠; Dance, OP. Cit p. ١٩٨.
[٢٨]Smith , Goldwin, OP, Cit., P. ١٩٨.
[٢٩]Ibid, P. ١٨٩; Hay, Denys, Europe in the Fourteenth and Fifteenth Centuries, (London , ١٩٧١), P١٣١.
[٣٠] Smith , Goldwin, ٠P, Cit, p. ١٩٨; Harold , OP, Cit P. ٥٧; Trevelyan , GeoreMa caulay , A shortened History of England, (New York, ١٩٦٧), P. ١٩٢.
[٣١]Stubbs, OP. Cit, VOL.II,PP. ٤٦٣- ٤٦٥; Langmead, OP, Cit,. P. ٢٢٩; Ashly, OP. Cit.,P. ١٤٦.
[٣٢]Langmead, OP. Cit, p. ٢٤١.
[٣٣]عملة نقدية فضية تعادل اثنا عشر بنساً ، انظر: Steibergs Dicitionary of British History , P. ٣٤٣.
[٣٤]Ashly, OP. Cit,. p. ١٤٦; Holliday, OP,. Cit,.P.٧٠.
[٣٥] للمزيد من التفاصيل عن انتفاضة الفلاحين في انكلترا . انظر:. Mckisack , OP, Cit, PP. ٤٠٧- ٤٢٤.
[٣٦]Smith , Goldwin, OP. Cit. P. ٢٠٠.
[٣٧]Smith , Goldwin, OP,. Cit, P.٢٠٠; Langmead, OP. Cit, P. ٢٤٢; Trevelyan, Shortened History, P. ١٩٣.
[٣٨]وهي انتفاضة قام بها الفلاحون في فرنسا لأسباب مشابهة وكان للمعاناة التي افرزتها حرب المئة عام السبب الأكبر إذ عمقت العداء بين مجتمعي النبلاء والفلاحين وقمعت هذه الانتفاضة بعنف متناهي ولم تتكرر بعد ذلك . انظر:
Pirenne, OP. Cit.,PP. ٣٩٢- ٤٣٧.
[٣٩]Langmead, OP. Cit .P. ٢٤٢.
[٤٠]Myers, OP. Cit., P.٣٠.
[٤١]Langmead, OP, Cit,. P.٢٣٠.
[٤٢] Buckley, OP.Cit,. P.١٠٢; LoveII,OP. Cit,. PP. ١٩٢- ١٩٣.
[٤٣]Maitland, OP, Cit,. P. ١٠٣; Myers, OP. Cit., P. ٣٥.

قائمة المصادر

أولاً : المصادر العربية :

١-حاطوم ، نور الدين ، تاريخ العصر الوسيط في أوربا، الجزء الأول، (بيروت، ١٩٦٧).

٢- دوروتي، جيمس ، الماجناكارتا "العهد الأعظم"، ترجمة مصطفى طه حبيب، (نيويورك ، ١٩٦٥).

٣- دوسن، كرستوفر، تكوين أوربا، ترجمة مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور، (القاهرة ، ١٩٦٧).

٤- سعداوي، نظير حسان ، تاريخ انكلترا وحضارتها في العصور القديمة والوسطى ، (القاهرة، ١٩٥٨).

ثانياً : المصادر الانكليزية .

١-Ashly , Maurice, Great Britain to ١٦٨٨, (New York, ١٩٦١), P. ٣; Steinbergs Dictionary of British History , ed, by : Steinberg and others , (London, ١٩٧٠), p. ٤٨; Coolinwood, R. G, Roman Britain and the English Settlements, (Oxford, ١٩٧٥), P. ٣٠.

٢- Mowats Graphic History of Great Britain , Part ١ to ١٦٠٣, (London, ١٩٣٠), p. ٧.

٣- Bagehot, OP. Cit,. P٢٤٤; Mckisack, OP.,Cit.,P. ١٨٦; Harriss, OP. Cit,. PP.٣٦-٣٧.

٤- Langmead, Op.Cit,. P. ٢١٢; Adams, Op. Cit., PP. ١٩٥- ١٩٦; Reynolds, Susan , An introduction to the History of English medieval Towns, (Oxford, ١٩٨٢). P. ٧١.

٥- Morois, Op, Cit,. P. ١٣٣; Lovell , Op, Cit ,. P.١٨٣; Denton, Op. Cit,. P. ٩١.

٦- Langmead , Op. Cit., P. ٢٠١; Mathiot, Andre, British Political system, Transelated by : Jennifer S. Mines, (Califorinia ١٩٦٧), p. ٢٠٩; Denton, Op. Cit,. P. ١٠٧,

٧- Cestre , Charles , France, England and European democracy ١٢١٥-١٩١٥ A historical Survey of the Principles underlying the entent Cardiale, Transelated by : Leslie , Turnner, (New York, ١٩١٨), p. ١٣٨; Morois, Op. Cit,. P.١٣٣; Stephenson, Op. Cit, P. ٥٢٤.

٨- Mckisack, Op, Cit,. P. ١٨٧; Brown , Op, Cit,. PP. ١١٦- ١١٧.

٩- Maitland, Op. Cit, P. ١٧٢; Edwards, Op. Cit,. PP. ١٥٤- ١٥٥; Willson, Op. cit,. P. ١٥٩.

١٠- Lovell, Op. Cit,. PP. ١٨٤- ١٨٥.

١١- Harriss, Op,. cit,. PP. ٣٨-٣٩.

١٢- Adams, op.cit,. p.٢٠٠; Harriss, op. cit., P.٤٣.

١٣- Manning, Bernard, L. EdwardIII and Richard II In;(C M H), Vol, VII, the Decline of the Empire and Papacy,ed, by ; Tanner, J. R and others (Cambridge, ١٩٣٢), P. ٤٤٤; Dance, E. M, Outlineof British Social History, (London, ١٩٤٥), p. ٨٥; Harriss, Op. Cit,. p. ٤٣.

١٤- Maitland, Op. Cit,. p. ١٧٩; Willkinson, Studies, p. ٧٩; Harriss, Op. Cit,. p٤٣.

١٥- Smith, Goldwin, Op. cit,. p. ١٥٩.

١٦- Moorman, John R. H. A History of the Church in England ,(London, ١٩٦٣), PP. ١٣٩- ١٤٠; The New Encycclopedia Britanica , Vo١.V١١,(Chicago,١٩٨٦), p. ٤٥٣.

١٧- Smith , Goldwin, Op.Cit,. P.٢٠٢; Mitchell , R.J and Leys ,M. D. R. A history of the English People ,(London, ١٩٦١), p. ٢٢٩; Bell, G. K. A, The English Church , (Glasgow, No date). P. ١٤.

١٨- Maitland, Op. Cit,. PP. ٢١٤- ٢١٥; Cooper, Louis Bloomand Drewery Gavin, Final Appeal A study of the House of Lords In Its Judicial Capacity , (Oxford, ١٩٧٢), p. ١٨.

١٩- Dance, Op. Cit,. p. ٩٩; Smith , Goldwin, Op. Cit,. PP. ١٩٧- ١٩٨; Harold, J.S,History of England ,(London, ١٩٧٦), p. ٥٧.

٢٠- Ibid, p. ١٨٩; Hay , Denys, Europe in the Fourteenth and Fifteenth Centuries ,(London, ١٩٧١), p. ١٣١.

٢١- Smith, Goldwin, Op.Cit,. p. ١٩٨; Harold, Op, cit,. p.٥٧; Trevelyan, GeoreM acaulay, A shortened History of England ,(New York, ١٩٦٧), p. ١٩٢.

٢٢- Stubbs, Op. cit,. Vo١١. PP. ٤٦٣- ٤٦٥; Langmead, Op, cit,. p. ٢٢٩; Ashly, Op, cit,. p. ١٤٦.

٢٣- Smith , Goldwin, Op. cit,. p. ٢٠٠; Langmead, Op. cit,. p. ٢٤٢; Trevelyan Shortened History, p. ١٩٣.

٢٤- Buckley, Op. cit,. p. ١٠٢; Lovell, Op. cit,. PP. ١٩٢- ١٩٣.

٢٥- Maitland, Op, cit,. p. ١٠٣; Myers, Op. cit,. p. ٣٥.